



خلال الربع الأول من 2026.. لبلغ الرصيد الإجمالي 34,08 مليار دينار مدفوعاً بثقة القطاع المصرفي في متانة الاقتصاد المحلي واستمرارية المشاريع الكبرى

933,1 مليون دينار تمويلات جديدة لقطاع الأعمال.. في 3 أشهر

الأسواق الإقليمية، بما يؤكد استمرار نشاط شركات الاستثمار والوساطة المالية في تنفيذ عملياتها وتوسيع أنشطتها.

أما على أساس سنوي، فقد بلغ صافي التمويل لقطاع الأوراق المالية نحو 1,07 مليار دينار.

كما تشير هذه الأرقام إلى أن التمويل الموجه للأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية حافظ على مسار نمو متوازن، دون تسجيل تقلبات حادة، وهو ما يعكس نهجاً مصرفياً حذراً يوازن بين دعم القطاع الاستثماري وإدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق المالية. ويعد هذا الاستقرار مؤشراً إيجابياً على متانة البنية التمويلية لسوق المال في الكويت، واستمرار توفر السيولة اللازمة لدعم الأنشطة الاستثمارية، بما يعزز من قدرة السوق على التكيف مع التطورات الاقتصادية والجيوسياسية المحيطة.

وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة أن التمويل المصرفي في الكويت لم يتأثر سلباً بالتطورات الجيوسياسية، بل واصل أداءه كأحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، مع استمرار تدفق الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات الخارجية.

وفي ضوء هذه البيانات، يتضح أن الجهاز المصرفي الكويتي نجح في الحفاظ على توازن دقيق بين إدارة المخاطر والاستمرار في تمويل الاقتصاد، بما يعكس قوة القطاع المالي ومرونته، ودوره المحوري في دعم التنمية الاقتصادية بالبلاد.

مرونة البنوك الكويتية في تمويلات قطاع الأعمال.. رغم التحديات

مؤشرات النمو الائتماني الشامل



توزيع التمويل على القطاعات الرئيسية



أحمد مغربي

واصلت البنوك المحلية أداء دورها التنموي والاقتصادي بكفاءة خلال الربع الأول من عام 2026، في وقت شهدت فيه المنطقة توترات جيوسياسية متسارعة، انعكست في تداعيات الحرب الأميركية - الإسرائيلية - الإيرانية وما تبعها من اعتداءات وغارات استهدفت البنية التحتية في المنطقة، ورغم هذه الظروف، تكشف بيانات بنك الكويت المركزي عن استمرار تدفق التمويل إلى قطاع الأعمال، بل وتسارع وتيرته خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، بما يعكس متانة الجهاز المصرفي وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي في مختلف الظروف.

وبحسب البيانات، بلغ إجمالي تمويلات البنوك المحلية الموجهة لقطاع الأعمال 34,08 مليار دينار بنهاية مارس 2026، مقارنة بنحو 33,155 مليار دينار في ديسمبر 2025، محققة زيادة صافية قدرها 933,1 مليون دينار خلال الربع الأول، كما ارتفع صافي التمويل على أساس سنوي بنحو 3,26 مليارات دينار مقارنة بمستواه في مارس 2025، وهو ما يعكس استمرار الزخم الائتماني رغم التحديات الإقليمية.

وتؤكد هذه الأرقام أن دورة التمويل للمشاريع التنموية والأعمال في البلاد لم تتوقف، بل استمرت في التوسع، مدفوعة بثقة القطاع المصرفي في متانة الاقتصاد المحلي واستمرارية المشاريع الكبرى، إلى جانب قدرة الشركات على الحفاظ على نشاطها في ظل بيئة إقليمية مضطربة.

المالية غير المصرفية تمويلًا بقيمة 1,76 مليار دينار مقابل 1,67 مليار دينار، بزيادة 93,4 مليون دينار. كما ارتفع تمويل قطاع الإنشاء إلى 2,83 مليار دينار مقابل 2,68 مليار دينار، بزيادة بلغت 147,8 مليون دينار، وهو ما يعكس استمرار تنفيذ المشاريع الإنشائية والبنية التحتية. وفيما يتعلق بقطاع النفط والغاز، بلغ إجمالي التمويل نحو 2,17 مليار دينار مقارنة بـ2,05 مليار دينار، بزيادة قدرها 113,5 مليون دينار، في حين سجلت المؤسسات

للقطاع نحو 572,3 مليون دينار. وفي قطاع التجارة، بلغ إجمالي التمويل نحو 3,55 مليارات دينار في مارس 2026، مقارنة بـ3,7 مليارات دينار في ديسمبر 2025، مسجلاً تراجعاً نسبياً قدره 146,5 مليون دينار، وهو ما قد يعكس حذراً مؤقتاً في النشاط التجاري نتيجة الظروف الإقليمية، دون أن يؤثر على الاتجاه العام للتمويل.

سنوياً بلغ صافي التمويلات الموجهة لقطاع العقار نحو 572,2 مليون دينار. كما برز قطاع الخدمات الأخرى كثاني أكبر القطاعات جذباً للتمويل، بإجمالي بلغ 4,23 مليارات دينار، مقارنة بنحو 4,12 مليارات دينار في نهاية 2025، محققاً زيادة قدرها 106,1 ملايين دينار، وهو ما يشير إلى توسع النشاط الخدمي بمختلف أنواعه، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالأعمال والدعم اللوجستي، وعلى أساس سنوي بلغ صافي التمويلات

وعلى مستوى التوزيع القطاعي، استحوذ القطاع العقاري على الحصة الأكبر من تمويلات قطاع الأعمال، حيث بلغ إجمالي التمويل الموجه له نحو 11,02 مليار دينار بنهاية مارس 2026، مسجلاً زيادة صافية مقارنة بديسمبر 2025 الذي بلغ فيه نحو 10,72 مليارات دينار، أي بنحو يقارب 298,3 مليون دينار خلال الربع، ويعكس هذا الأداء استمرار الطلب على التمويل العقاري، سواء للمشاريع التطويرية أو الاستثمارية، وعلى أساس

سجلت نفوقاً واضحاً يعكس قوة الانفتاح الاقتصادي

«الإحصائي الخليجي»: دول «التعاون» تتخطى المتوسط العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية في 2026



مسقط - كونا: قال المركز الإحصائي لدول الخليج العربية، إن دول الخليج سجلت نفوقاً واضحاً في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2026 بعد تخطيها متوسطه العالمي ما يعكس قوة الانفتاح الاقتصادي وتحسن بيئة الأعمال في المنطقة.

وأضاف المركز في تقرير أصدره أمس، حول التقدم الخليجي المحرز في مؤشر الحرية الاقتصادية، أن متوسط المؤشر لدول مجلس التعاون بلغ 66,9 نقطة متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ 59,9 نقطة بفارق يقارب سبع نقاط.

وذكر أن البيانات الإحصائية تشير إلى أن جميع دول المجلس شهدت إما «تحسناً» أو «استقراراً» في قيمة المؤشر بين عامي 2025 و2026 مع تفاوت في مستويات الأداء بين الدول، ما يدل على استمرارية الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الداعمة للنمو.

أما على المستوى العربي، فإشار المركز إلى أن دول المجلس جاءت ضمن المراتب السبع الأولى عربياً ما يعزز موقعها كأكثر الاقتصادات انفتاحاً في المنطقة.

وعن أهمية قيم المؤشر، أوضح أن ارتفاع قيمة المؤشر - الذي يتراوح بين صفر و100 - يشير إلى اقتصاد أكثر حرية وانفتاحاً، إذ تصنف الدول ضمن فئات تبدأ من «مكبوت»

حتى «منفتح».

وقال المركز إن المؤشر يعتمد على 4 محاور رئيسية، تشمل: «سيادة القانون» و«حجم الحكومة» و«الكفاءة التنظيمية» و«انفتاح الأسواق»، لافتاً إلى أنه يتم احتساب المؤشر الذي يغطي 184 دولة حول العالم من خلال 12 مؤشراً فرعياً. وأشار إلى أن هذا التحسن في مؤشر الحرية الاقتصادية يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز التنافسية وتحسين رفاهية الأفراد وتقليل الفساد واستقرار الأسواق المالية.

وأكد أن التقدم في المؤشر يعكس نجاح السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي تتبناها دول المنطقة ويؤكد قدرتها على تعزيز بيئة استثمارية جاذبة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

الإمارات: عودة حركة الملاحة الجوية إلى وضعها الطبيعي ورفع الإجراءات الاحترازية

مشددة على استمرار المتابعة اللحظية لضمان أعلى مستويات السلامة الجوية.

وتمت الهيئة تعاون الطيارين وشركات الطيران خلال الفترة الماضية، مؤسسة والتشغيلية للتعامل مع أي مستجدات محتملة.

ووجهت الهيئة الدعوة إلى الجمهور إلى استقاء المعلومات من المصادر الرسمية.



أبوظبي - كونا: أعلنت الإمارات السبت عن عودة حركة الملاحة الجوية إلى وضعها الطبيعي في أجواء البلاد، ورفع الإجراءات الاحترازية التي طبقت مؤقتاً.

وذكرت الهيئة العامة للطيران المدني الإماراتية في بيان نقلته وكالة أنباء الإمارات «وام»، أن القرار جاء عقب تقييم شامل للأوضاع التشغيلية والأمنية وبالتنسيق مع الجهات المعنية،

ارتفاع مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد المحلي 4%

«الشال»: 48,18 مليار دينار ناتج الكويت المحلي.. 2025



استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تقرير الإدارة المركزية للإحصاء الخاص بأرقام الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية والثابتة عن الربع الرابع لعام 2025، حيث أشار إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سجلت تراجعاً بنسبة 3,1%، لتبلغ 11,88 مليار دينار، مقارنة بنحو 12,26 مليار دينار في الربع الرابع من 2024.

وأوضح تقرير «الشال» أن «الإحصاء» عزت هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة 7,9%، في حين سجلت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نمواً محدوداً وبنسبة 0,2%.

أما على مستوى الأسعار الثابتة، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2,4%، ليبلغ نحو 10,83 مليارات دينار، مقارنة بمستواه في الربع المماثل من 2024 والبالغ 10,58 مليارات دينار، ويعود هذا النمو إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة 6,9% نتيجة زيادة كميات

الإنتاج، بينما تراجع القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 1,4% خلال الفترة ذاتها. وأشار التقرير إلى أنه مع تراجع القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الجارية، انخفضت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 38,9% مقارنة بنحو 40,9% في الربع الرابع من 2024، دون احتساب مساهمة الأنشطة

النفطية الأخرى ما بعد الاستخراج، في حين ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي إلى نحو 61,1% مقابل 59,1%. وبلغت مساهمة قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي نحو 12,9%، والوساطة المالية والتأمين 10,1%، والصناعات التحويلية 7,4%، إلى جانب النقل والتخزين والاتصالات

الانتاج، بينما تراجع القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 1,4% خلال الفترة ذاتها. وأشار التقرير إلى أنه مع تراجع القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الجارية، انخفضت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 38,9% مقارنة بنحو 40,9% في الربع الرابع من 2024، دون احتساب مساهمة الأنشطة

5,85 مليارات دينار سيولة «البورصة» في أول 4 أشهر من 2026

دينار، منخفضاً بنحو 33,9% مقارنة بمعدل التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2025 البالغ نحو 113,3 مليون دينار، ومنخفضاً أيضاً بنحو 30,5% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2025 البالغ نحو 107,6 ملايين دينار.

وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 5,1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 1,9% فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول.

أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة تبلغ قيمتها السوقية نحو 2,4% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 18,2% من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة نحو 7,4 ضعف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة.

وأشار «الشال» إلى أن السوق الأول حظي بنحو

دينار، منخفضاً بنحو 33,9% مقارنة بمعدل التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2025 البالغ نحو 113,3 مليون دينار، ومنخفضاً أيضاً بنحو 30,5% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2025 البالغ نحو 107,6 ملايين دينار.

وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 5,1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 1,9% فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول.

أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة تبلغ قيمتها السوقية نحو 2,4% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 18,2% من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة نحو 7,4 ضعف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة.

وأشار «الشال» إلى أن السوق الأول حظي بنحو

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوع أن أداء بورصة الكويت خلال شهر أبريل الماضي كان إيجابياً مقارنة بأداء شهر مارس 2026، مقاساً بارتفاع معدل قيمة التداول اليومي، وارتفاع جميع مؤشرات السوق، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 4,1%، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 11,5%، ومثله مؤشر السوق العام (وهو حصيلة أداء السوقين) بنحو 5,3%، وكذلك حقق مؤشر السوق الرئيسي 17,2%.

وجاءت سيولة البورصة المطلقة مرتفعة في أبريل مقارنة بـسببوة مارس، حيث بلغت السيولة نحو 2,11 مليار دينار، مقارنة بنحو 1,15 مليار دينار، أي بزيادة بنسبة 84,2%، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل نحو 96,1 مليون دينار، أي بارتفاع بنحو 59,1% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر مارس البالغ نحو 60,4 مليون دينار.

ولفت التقرير إلى أن حجم سيولة البورصة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي (أي في 78 يوم عمل) بلغ نحو 5,85 مليارات دينار، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 74,8 مليون